جمعيّة مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON

النشرة الشهرية
نيسان / ٢٠٢٤

MONTHLY BULLETIN
April / 2024

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

المحتويات

التقرير الإقتصادي	٤
أخبار إقتصادية محلية	٢٥
أخبار مصرفية محلية	٢٨
صحافة متخصّصة أجنبية	٢٩

الوضع الإقتصادي العام
نيسان ٢٠٢٤

أولاً– الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في نيسان ٢٠٢٤، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٥٧٠٣ مليارات ليرة مقابل ٦٠٦١ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٣٠٧٧ مليار ليرة في نيسان ٢٠٢٣، وازدادت بنسبة ٣١,٥٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية إلى ٦٥ مليون دولار مقابل ٧٨ مليون دولار و١٣٣ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٦٥,٦٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 1
تطوّر الشيكات المتقاصّة في الثلث الأول من السنوات 2021-2024

	2021	2022	2023	2024
الشيكات بالليرة				
– العدد (آلاف)	564	373	140	67
– القيمة (مليار ليرة)	8849	10963	17963	23624
– متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	15690	29391	128307	352597
الشيكات بالعملات الأجنبية				
– العدد (آلاف)	693	361	52	8
– القيمة (مليون دولار)	7959	4070	1688	581
– متوسّط قيمة الشيك (دولار)	11485	11274	32462	72625

المصدر : مصرف لبنان

وتجدر الإشارة إلى أنّ تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدّداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر نيسان ٢٠٢٤، ارتفع عدد الشيكات المتقاصة بالليرة إلى ٦٧١ شيكاً بقيمة ١٢٧٩ مليار ليرة، كما ارتفع عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية إلى ١٢٤٤ شيكاً بقيمة ٢٣,٧ مليون دولار أميركي. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٤، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٢٠٢٣ شيكاً قيمتها ٣٤٠٤ مليارات ليرة، ووصل عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية إلى ٤٢٠٩ شيكات بقيمة قاربت ٥٩,٩ مليون دولار.

حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٣٠٣ ملايين دولار مقابل ١٢٥٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٥١ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٧٥٢٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ وتراجعت بنسبة ٨,٠٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً معتدلاً نسبته ٢,٠٪.

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٦,٥٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٤٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٩,٣٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (٧,٢٪)، فمعدّات النقل (٦,٦٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٨٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (١٠,٠٪)، فاليونان (٩,٦٪)، ثمّ تركيا (٧,٨٪)، ثمّ ايطاليا (٦,٣٪).

جدول رقم 2
الواردات السلعية في السنوات 2020-2023

	2020	2021	2022	2023	نسبة التغيّر، %
الواردات السلعية (مليون دولار)	11310	13641	19054	17524	8,0-
الواردات السلعية (ألف طن)	13475	12124	11540	11770	2,0+

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٤٠ مليون دولار، مقابل ٢٩٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٧٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٩٩٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٣، بتراجع نسبته ١٤,٢٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢.

وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٥,٤٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٢,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,٦٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٩٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,٧٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٩,٨٪)، ثمّ مصر (٥,٥٪)، فالعراق (٥,١٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

جدول رقم 3
الصادرات السلعية في السنوات 2020-2023

	2020	2021	2022	2023	نسبة التغيّر، %
الصادرات السلعية (مليون دولار)	3544	3380	3491	2995	14,2-
الصادرات السلعية (ألف طن)	1889	1768	1779	1658	6,8-

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ **عجز الميزان التجاري** ١٠٦٣ مليون دولار مقابل عجز قدرُه ٩٦٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٩٧٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٤٥٢٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدرُه ١٥٥٦٣ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بأكثر من مليار دولار، بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية.
- في نيسان ٢٠٢٤، ازدادت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ١٤٣ مليون دولار، نتجت عن ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٧٩ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٦٤ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد ارتفعت بقيمة ٥٢ مليون دولار في آذار ٢٠٢٤، وبقيمة ٦٢ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٣. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٤، ازداد صافي الموجودات الخارجية بقيمة ٥٨٥ مليون دولار نتج من ارتفاع صافي الموجودات في كلّ من مصرف لبنان (+٣٧١ مليون دولار والمصارف والمؤسسات المالية (+٢١٤ مليون دولار).

قطاع البناء

- في نيسان ٢٠٢٤، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال ٥٣٤ ألف متر مربع (م٢)، مقابل ٣٣٧ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٢٢٧ ألف م٢ في نيسان ٢٠٢٣. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٣٠,٣٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 4
مساحات البناء المرخّص بها في الثلث الأول من السنوات 2021-2024

	2021	2022	2023	2024
مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)	2911	4213	1526	1989

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في نيسان ٢٠٢٤، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري ٩٨٥,٦ مليار ليرة مقابل ٧٢٤,٥ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ١٩٣ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٠٢ ألف طن في الذي سبقه و١٧٤ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ١١,٢٪ في العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

قطاع النقل الجوي

في نيسان ٢٠٢٤، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤١٢١ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢٥١٤٢٢ شخصاً وعدد المغادرين ٢٦٠٣٧٩ شخصاً والعابرين ٤٣٣ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٣٥٨٤ طناً مقابل ١٥٤٦ طناً للبضائع المشحونة.

وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٤، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، تراجع كلّ من عدد الرحلات بنسبة ١٠,٣٪، وحركة القادمين بنسبة ٥,٩٪، وحركة المغادرين بنسبة ٦,٧٪، في حين ازدادت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١٥,٢٪.

جدول رقم 5
حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في الثلث الأول من العامين 2024-2023

	2023	2024	التغيّر، %
حركة الطائرات (عدد)	16738	15008	10,3-
منها: حصّة الميدل ايست، %	44,8	38,9	
حركة القادمين (عدد)	925780	870961	5,9-
منها: حصّة الميدل ايست، %	42,6	38,0	
حركة المغادرين (عدد)	976747	911548	6,7-
منها: حصّة الميدل ايست، %	43,6	39,3	
حركة العابرين (عدد)	3693	1181	68,0-
حركة شحن البضائع (طن)	17571	20240	15,2+
منها: حصّة الميدل ايست، %	26,3	22,0	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في آذار ٢٠٢٤، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٤٢ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤١٧١١٤ طناً والمشحونة ٧٤٩٩٩ طنّاً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٤٥٤٥ مستوعباً. وفي الفصل الأول من العام ٢٠٢٤ وبالمقارنة مع الفصل ذاته من العام الذي سبق، ازداد كلّ من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٢٥,٢٪، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٤,١٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٠,٦٪، فيما انخفض حجم البضائع المشحونة بنسبة ٥,٩٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في نيسان ٢٠٢٤، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء بنسبة ١,٧٤٪ قياساً على الشهر الذي سبق، وارتفع بنسبة ٥٩,٦٧٪ قياساً على نيسان ٢٠٢٣، حيث تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع مؤشر أسعار التعليم.

بورصة بيروت

في نيسان ٢٠٢٤، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٧٣٦٨٠١ سهم بقيمة تداول إجمالية قدرُها ١٨,٣ مليون دولار مقابل تداول ٧٩٧٢٠٠ سهماً بقيمة إجمالية قدرُها ١٤,٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٣١٥٤٤٧ سهماً متداولاً بقيمة ١٧,٣ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٣). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٧٢٣٧ مليون دولار مقابل ١٧٨١٩ مليون دولار و١٩٢٩٦ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي نيسان ٢٠٢٤، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها «أ» و«ب» بنسبة ٨٤,٥٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٨,٨٪ للقطاع الصناعي و٦,٧٪ للقطاع المصرفي.

وعند مقارنة حركة البورصة في الثلث الأول من العامَيْن ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٢٦,٩ مليون سهم إلى ٤,٧ ملايين.
- ارتفاع قيمة التداول من ١٤٤,٢ مليون دولار إلى ٢٠٠,٥ مليون.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام
تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2023

الواردات السلعية			الصادرات السلعية		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)
الصين	2061	11.8	الإمارات العربية المتحدة	591	19.7
سويسرا	1751	10.0	تركيا	292	9.7
اليونان	1682	9.6	مصر	163	5.4
تركيا	1369	7.8	العراق	154	5.1
ايطاليا	1112	6.3	سويسرا	145	4.8
الولايات المتحدة الأميركية	705	4.0	الولايات المتحدة الأميركية	122	4.1
مصر	585	3.3	قطر	104	3.5
الإتحاد الروسي	583	3.3	سورية	97	3.2
ألمانيا	547	3.1	الاردن	89	3.0
الإمارات العربية المتحدة	533	3.0	كوريا	68	2.3
قبرص	448	2.6	الكويت	67	2.2
اسبانيا	411	2.3	ساحل العاج	63	2.1
الهند	393	2.2	كونغو	62	2.1
المملكة العربية السعودية	384	2.2	اسبانيا	43	1.4
فرنسا	324	1.8	اليونان	42	1.4
المملكة المتحدة	318	1.8	إيطاليا	42	1.4
دول أخرى	4318	24.6	دول أخرى	851	28.4
مجموع الواردات السلعية	**17524**	**100.0**	**مجموع الصادرات السلعية**	**2995**	**100.0**

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2019	2020	2021	2022	2023			2024		
					مصرف لبنان	المصارف والمؤسسات المالية	المجموع	مصرف لبنان	المصارف والمؤسسات المالية	المجموع
كانون الثاني	(1379.7)	(157.9)	(410.6)	(353.0)	(260.9)	(200.6)	(461.5)	62.0	197.5	259.4
شباط	(550.1)	(347.4)	(340.6)	(601.8)	(240.8)	2340.5	2099.7	202.9	(71.8)	131.1
آذار	(75.1)	(556.8)	(95.9)	(518.5)	(328.4)	(135.1)	(463.5)	27.4	24.5	51.9
نيسان	(1300.0)	(240.6)	(546.0)	(229.4)	46.5	15.8	62.3	78.7	64.0	142.6
أيار	(1881.6)	(887.7)	(180.7)	(402.3)	5.4	(11.0)	(5.6)			
حزيران	(204.3)	(295.8)	(238.3)	(474.1)	(156.0)	67.8	(88.2)			
تموز	72.5	(3046.4)	38.7	(207.7)	(524.8)	307.6	(217.2)			
آب	(578.5)	(1968.0)	(592.8)	(314.3)	115.0	30.1	145.1			
أيلول	(58.5)	(2107.7)	784.6	48.5	88.5	381.7	470.2			
تشرين الأول	(197.9)	(380.0)	(154.4)	192.8	179.0	(260.1)	(81.2)			
تشرين الثاني	1142.8	(214.4)	159.9	(354.4)	132.1	53.5	185.6			
كانون الأول	(840.8)	(348.1)	(384.4)	17.1	131.6	459.7	591.3			
المجموع العام	(5851.2)	(10550.8)	(1960.5)	(3197.1)	(812.8)	3049.9	2237.0	370.9	214.2	585.1

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م٢)
نيسان 2023 - نيسان 2024

المحافظات	نيسان 23	النسبة (%)	نيسان 24	النسبة (%)
بيروت	1797	0.79	29788	5.58
جبل لبنان	68077	29.96	141863	26.57
البقاع	23722	10.44	52698	9.87
الشمال (1)	4228	1.86	3152	0.59
الشمال (2)	25354	11.16	147540	27.64
الجنوب	65571	28.85	107511	20.14
النبطية	38513	16.95	51281	9.61
المجموع	227262	100.00	533833	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
نيسان 2023 - نيسان 2024

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
نيسان 23	2215	2214	4429	281685	259991	541676	875	542551	2728	1818	4546
نيسان 24	2061	2060	4121	251422	260379	511801	433	512234	3584	1546	5130
التغير %	-7.0	-7.0	-7.0	-10.7	0.1	-5.5	-50.5	-5.6	31.4	-15.0	12.8

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
آذار 2023 - آذار 2024

	آذار 2023	آذار 2024	التغيّر %
عدد البواخر	124	142	14.5
البضائع المفرغة (طن)	402990	417114	3.5
البضائع المشحونة (طن)	68597	74999	9.3
المستوعبات المفرغة	12756	14545	14.0
عدد السيارات المستوردة	5316	3659	-31.2
الإيرادات (ألف د.أ.)	غ.م.	غ.م	-

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً – التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١٪. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).
- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠،

أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.

- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقّق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبتُه +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.
- وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً مقدارُه ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقدارُه ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

جدول رقم 4
بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

	2020	2021
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	16,0	15,6
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	20,2	13,9

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان ٢٠٢٤، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) إلى ٨٤٩٨٠ مليار ليرة مقابل ٨٦١٣٣ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٨٩٧٨٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه المحفظة انخفضت بمقدار ٤٨٠٩ مليارات ليرة في الثلث الأول من العام ٢٠٢٤. ويأتي هذا الانخفاض مع التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية مقابل استحقاقات سندات.

جدول رقم 5
توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2023	0,26	1,27	9,45	6,38	8,38	13,92	18,64	36,70	3,43	1,58	100,00
آذار 2024	0,00	0,52	9,20	6,40	7,86	13,52	19,04	38,26	3,57	1,65	100,00
نيسان 2024	0,00	0,35	8,88	6,25	7,72	13,53	19,21	38,78	3,62	1,67	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يُسجَّل تغيّر يُذكر في حصص الفئات من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٤ قياساً على نهاية الشهر الذي سبق. وبلغت حصة فئة العشر سنوات ٣٨,٨٪ مقابل ١٩,٢٪ لفئة السبع سنوات و١٣,٥٪ لفئة الخمس سنوات.

أمّا في ما يتعلّق **بالقيمة الفعلية** (تتضمّن الفوائد المتراكمة غير المستحقّة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجّلةً ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 6
توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية – نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
المصارف	20900	15317	15303
الحصة من المجموع	%22,5	%16,8	%16,7
مصرف لبنان	58002	57403	57022
الحصة من المجموع	%62,4	%63,1	%62,3
المؤسسات المالية	443	625	610
الحصة من المجموع	%0,5	%0,7	%0,7
المؤسسات العامة	13021	17153	17905
الحصة من المجموع	%14,0	%18,9	%19,6
الجمهور	581	413	699
الحصة من المجموع	%0,6	%0,5	%0,8
المجموع	**92947**	**90911**	**91539**

المصدر : مصرف لبنان

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣٪ لمصرف لبنان و٢١,٠٪ للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** ٩١٧٩٥ مليار ليرة، بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر

بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخَيْن على التوالي.

جدول رقم 7
مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
المصارف في لبنان	22,7	17,1	16,9
مصرف لبنان	62,2	63,0	62,1
القطاع غير المصرفي	15,1	19,9	20,9
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسَب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجّلاً انخفاضاً نسبتُه ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية** ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخّرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢.

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، لم يسجّل توزّع مصادر التمويل تغيّراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

جدول رقم 8
مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	ك 1 2021	ك 1 2022	ك 2 2023
الحكومات	1,3	1,1	1,1
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	3,8	3,9	3,8
حَمَلة سندات يوروبوندز	94,8	94,9	95,0
مصادر خارجية أخرى	0,1	0,1	0,1
المجموع	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العامَيْن 2020 و 2021

مليار ليرة	2020	2021	التغيّر بالقيمة	التغيّر بالنسبة (%)
الإيـرادات الإجماليـة	15342	20263	4921	32.08
النفقـات الإجماليـة	19425	18066	-1359	-7.00
منها خدمة الدين العام	*3106*	*2813*	*-293*	-9.43
الإنفاق خارج خدمة الدين العام	*16319*	*15253*	*-1066*	-6.53
الرصـيد الكلـي	-4083	2197		
الرصـيد الأوّلـي	-977	5010		
الرصـيد الكلـي/النفقـات (%)	-21.0	12.2		

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة – مليار ليرة)

البيان	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
المصـارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصـرف لبنـان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسـات الماليـة	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسـات العامـة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهـور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(مليار ليرة)

	ك1-21	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	93247	100.0	91278	100.0	91169	100.0	91795	100.0
(مليار ل.ل)								
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون(سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملات الاجنبية	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
(مليون دولار أميركي)								
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (مليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

المصدر : مصرف لبنان

ثالثاً : التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥٦٢١٣ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٤، مقابل ٥٤١٦١ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٤ و٥٢٠٥٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٠٣٥٦ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٤ مقابل ١٠٧٥٤ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٤، و١١٣٨٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، علماً أنّها تسجّل منحىً تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

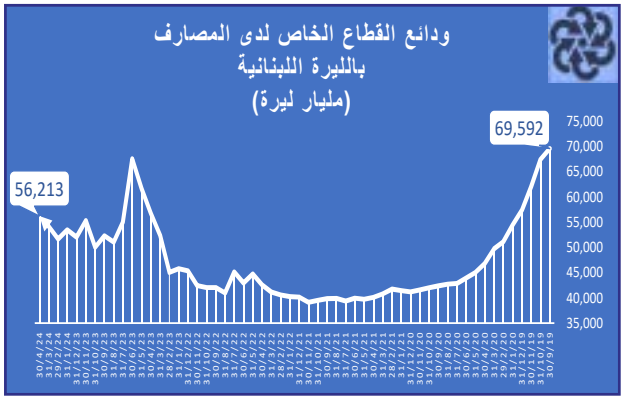

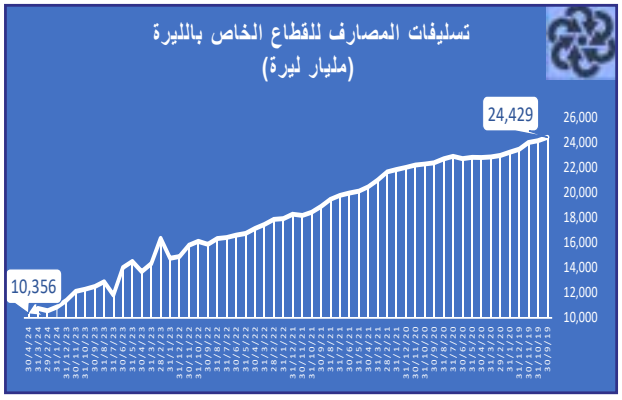

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٨,٤٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٤. أمّا استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

- كما تستمرّ **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة** بالتراجع بحيث وصلت إلى ١٠٧٣٦ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٤، مقابل ١٠٨٩٤ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٤ و١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

- **الكتلة النقدية بالليرة**

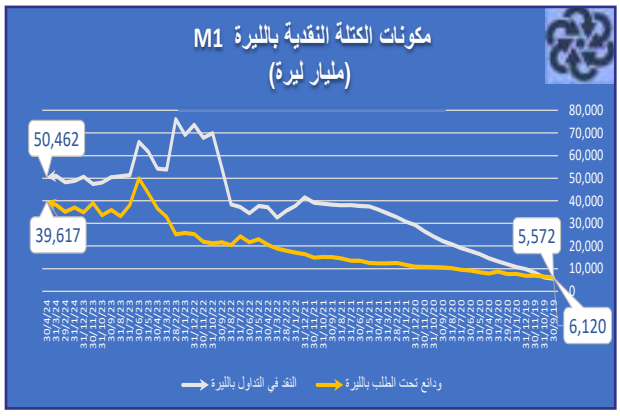

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى حوالي ٥٠٤٦٢ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٤، مقابل ٥٠٩٨٨ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٤ و٥٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

في حين ازدادت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادّخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١٠٥٧٢٩ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٤، مقابل ١٠٤١٥٥ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٤ و١٠٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

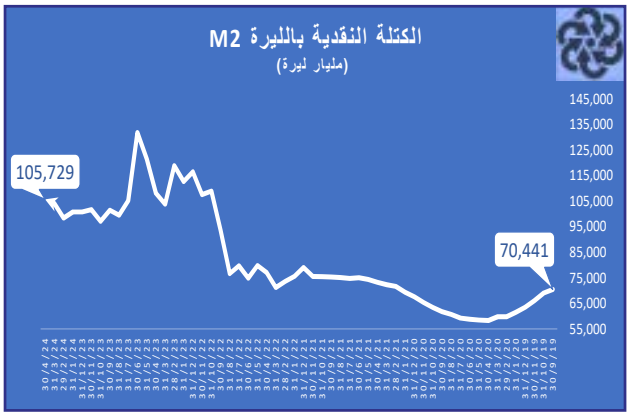

- **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**

تراجعت **ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف** على نحو بسيط إلى حوالي ٩٠,٠٥ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤، مقابل ٩٠,١٠ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٤ و٩١,٢٨ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. مع الإشارة إلى أنّ هذه الودائع تراجعت بشكل مستمرّ منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمَيْن ١٥١ و١٥٨ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض.

تابعت **التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية** تراجعها إلى حوالي ٦,٨ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤، موزّعة بين ٥,٩ مليارات للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٦,٩ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٤ و٧,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

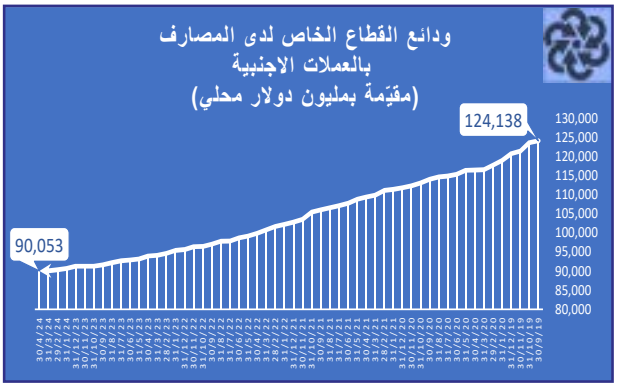

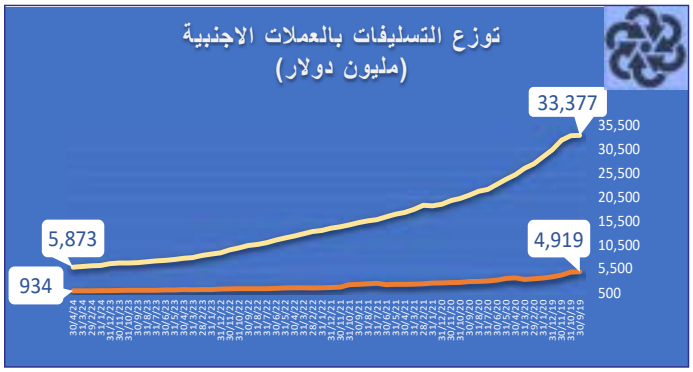

وبذلك، تكون **نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية** إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد بلغت ٧,٥٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٤.

- استقرّت **محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية**، صافية من المؤونات، على حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤، كما في نهاية كلّ من آذار ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنّه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبّقة لاحتساب الخسائر المتوقّعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية قد تكون تقارب ٩,٥ مليارات دولار.
- استقرّت **ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة** على حوالي ٤,٤ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤ كما في نهاية آذار ٢٠٢٤، وتراجعت على نحو بسيط **التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة** إلى حوالي ٢,٧ مليار دولار مقابل ٢,٨ مليار دولار في كلّ من التاريخين المذكورين.

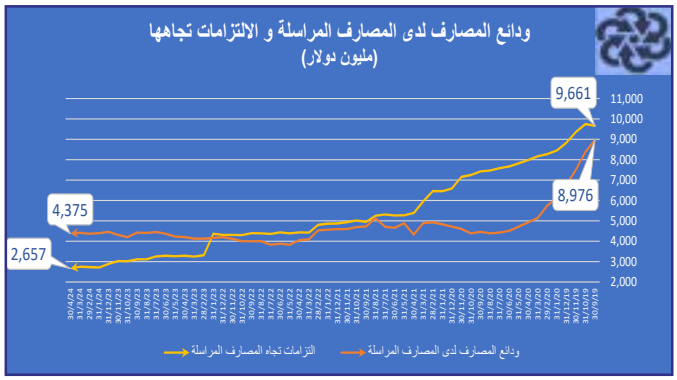

- ارتفعت **ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملات الأجنبية) لدى مصرف لبنان**، مقيّمة على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار، بشكل بسيط إلى حوالي ٨١,٢ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤، مقابل ٨١,١ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٤، مقارنةً مع ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

تجدر الإشارة إلى اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد (بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار) في البيانات المالية للمصارف اعتباراً من الوضعية الموقوفة في ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

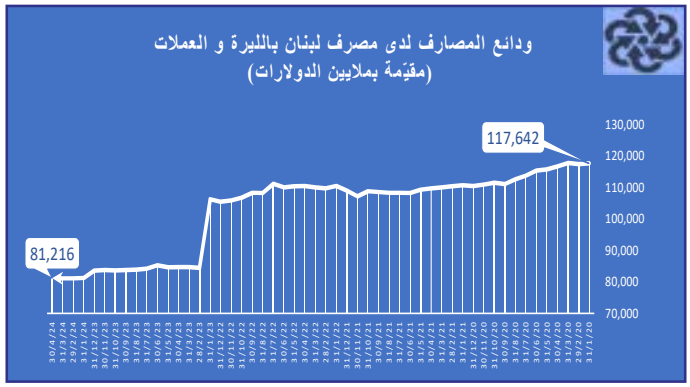

• تراجعت **حسابات رأس المال**، مقيّمةً على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار، إلى حوالي ٢,٨ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤، مقابل ٢,٩ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٤، مقارنةً مع ٥,١ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

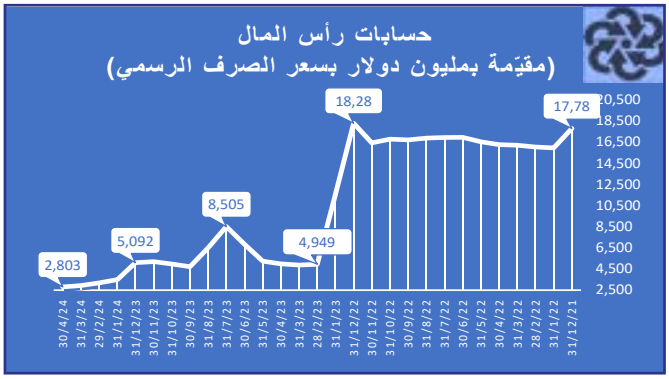

• بلغت **القيم الثابتة المادية**، مقيّمةً على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد، حوالي ١,٢ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤ أي المستوى ذاته المسجّل في نهاية آذار ٢٠٢٤، مقارنةً مع حوالي ٥,٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

• **عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي**
تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، كما انخفض عدد العاملين في القطاع المصرفي إلى ١٤٦٩٣ موظفاً في نهاية الشهر المذكور (وهو رقم قابل للتعديل).

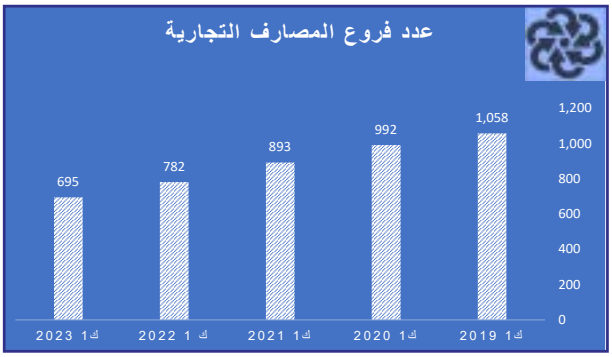

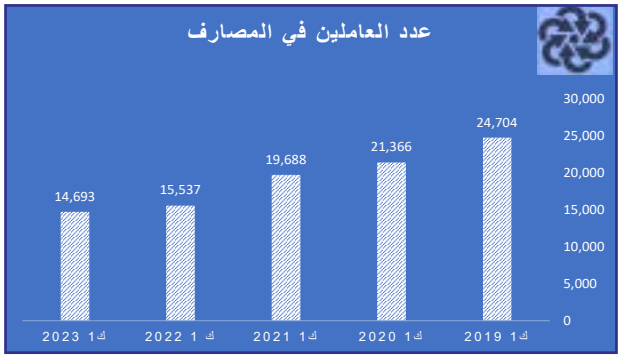

مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان ٢٠٢٤، بلغت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية ٦,٣٦٪ مقابل ٦,٣٤٪ في نهاية الشهر الذي سبق و٦,٣٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٩٥٨ يوماً (٢,٦٣ سنة) مقابل ٩٧٤ أيام (٢,٦٨ سنة) و١٠٢٤ يوماً (٢,٨١ سنة) في نهاية التواريخ الثلاثة تباعاً. على صعيد آخر، لم يتمّ إصدار أي من فئات السندات في الشهر الرابع من العام ٢٠٢٤ على التوالي.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة

عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نيسان ٢٠٢٤، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ١,١٤٪ مقابل ١,٠٠٪ في الشهر الذي سبق (٠,٥٩٪ في نيسان ٢٠٢٣)، فيما انخفض متوسّط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٢,٧٨٪ مقابل ٢,٩٨٪ (٣,٠٧٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي.

على صعيد فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call)، فقد انخفضت إلى ٣٨,١٤٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٤ مقابل ٦٦,٥٦٪ في نهاية الشهر الذي سبق (١٩,٩٦٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٣). وفي نيسان ٢٠٢٤، راوح هذا المعدل بين ١٥٪ كحدّ أدنى و١٢٥٪ كحدّ أقصى، وبلغ المعدل الشهري المثقَّل ٦٢,٠٩٪.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9
تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (٪)

	نيسان 2023	آذار 2024	نيسان 2024
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,59	1,00	1,14
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	3,07	2,98	2,78
معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة	19,96	66,56	38,14

المصدر : مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في نيسان ٢٠٢٤، ارتفع قليلاً متوسّط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان ٠,٠٥٪ مقابل ٠,٠٢٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٨٪ في نيسان ٢٠٢٣)، فيما انخفض متوسّط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ١,٧٨٪ مقابل ١,٨٥٪ (٢,٤٦٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي

وفي نيسان ٢٠٢٤، استقرّ متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر على ٥,٥٨٪ شأنه في الشهر الذي سبق (٥,٢٦٪ في نيسان ٢٠٢٣). وبقي متوسط معدل SOFR، والذي يُضاف إليه قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قِبَل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقّة IDA Spread Adjustment، شبه مستقرّ وبلغ ٥,٣٢٪ في نيسان ٢٠٢٤ مقابل ٥,٣١٪ في الشهر الذي سبق (٤,٨١٪ في نيسان ٢٠٢٣).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10
تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (٪)

	نيسان 2023	آذار 2024	نيسان 2024
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	0,08	0,02	0,05
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	2,46	1,85	1,78
متوسّط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	5,26	5,58	5,58
متوسط معدل SOFR	4,81	5,31	5,32

المصدر : مصرف لبنان

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية

بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ١٤٩١٢ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٤ مقابل ١٤٨٣٤ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٤٤٦٧ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٣. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بمقدار ٣٦١ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٤ مقابل انخفاضها بقيمة ٧٢٧ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وشملت هذه الموجودات في نهاية نيسان ٢٠٢٤ موجودات خارجية سائلة بقيمة ٩٦٨٢ مليون دولار.

الملحق الإحصائي
التطوّرات المصرفية والنقدية
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان 23	ك1 23	آذار 24	نيسان 24
الموجودات				
الموفورات	**1283894**	**1261744**	**7270250**	**7278185**
- أوراق نقدية	12998	7388	8827	9327
- ودائع لدى مصرف لبنان	1270896	1254356	7261423	7268858
ديون على القطاع الخاص المقيم	**128469**	**110105**	**547475**	**535831**
- بالليرات اللبنانية	12697	11212	10598	10177
- بالعملات الأجنبية	115772	98893	536877	525654
ديون على القطاع العام	**54831**	**44887**	**211059**	**210997**
منها: سندات بالليرة	12104	11436	10894	10736
سندات بالعملات	42137	32872	198286	198073
ديون مختلفة	590	579	1879	2188
موجودات خارجية	**135689**	**139286**	**822738**	**820929**
- قروض على غير المقيمين	18806	14714	83926	83730
- قروض على مصارف غير مقيمة	63074	66906	394928	391586
- موجودات خارجية أخرى	34748	37038	217145	215354
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	12325	11056	65696	70255
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	6736	9573	61044	60003
القيم الثابتة	**50613**	**116872**	**191218**	**190337**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**52814**	**44324**	**220381**	**215987**
موجودات غير مصنفة	**29675**	**11522**	**27423**	**29244**
المجموع	**1735984**	**1728740**	**9290544**	**9281510**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	**1142707**	**1104207**	**6244304**	**6240485**
- ودائع بالليرة	52748	49198	51381	53420
- ودائع بالعملات الأجنبية	1089959	1055009	6192923	6187065
ودائع القطاع العام	**16823**	**18272**	**62372**	**64172**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**323009**	**317048**	**1873691**	**1875429**
- بالليرات اللبنانية	4052	2852	2779	2793
- بالعملات الأجنبية	318957	314196	1870912	1872635
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	**49314**	**43270**	**246229**	**237825**
سندات دين	**4392**	**4395**	**26757**	**36537**
الأموال الخاصة	**74900**	**76374**	**263208**	**250846**
- أموال خاصة أساسية	65974	53759	216872	217454
- أموال خاصة مساندة	8925	22615	46336	33393
مطلوبات غير مصنفة	**124839**	**165173**	**573983**	**576217**
المجموع	**1735984**	**1728740**	**9290544**	**9281510**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان 23	ك1 23	آذار 24	نيسان 24
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	**420339**	**432111**	**2707697**	**2805264**
- ذهب	274382	287481	1819428	1910387
(مقيم بملايين د.أ)	(18292)	(19165)	(20329)	(21345)
- عملات أجنبية	145956	144630	888269	894877
(مقيمة بملايين د.أ)	(9730)	(9642)	(9925)	(9999)
ديون على القطاع الخاص	**339**	**308**	**290**	**283**
سلفات للمصارف التجارية	**14733**	**14472**	**13772**	**13533**
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	**1784**	**1515**	**1114**	**1112**
سلفات للقطاع العام	**248279**	**249203**	**1486997**	**1486716**
فروقات القطع	**526873**	**647302**	**3442275**	**3350885**
محفظة الأوراق المالية	**138181**	**139269**	**567058**	**567201**
القيم الثابتة	**454**	**521**	**533**	**539**
عمليات السوق المفتوحة المؤجّلة *		**118971**	**131168**	**137025**
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية	**18081**			
موجودات غير مصنفة	**162532**	**3948**	**9478**	**10840**
المجموع	**1531594**	**1607620**	**8360382**	**8373399**
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	**67336**	**58096**	**59947**	**59869**
ودائع المصارف التجارية	**1315419**	**1302617**	**7581756**	**7584733**
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	**10823**	**10474**	**57612**	**57650**
ودائع القطاع الخاص	**1760**	**1527**	**5851**	**5481**
التزامات تجاه القطاع العام	**86397**	**185993**	**397914**	**404414**
فروقات قطع				
التزامات خارجية	**25668**	**27363**	**162506**	**162429**
(مقيمة بملايين د.أ)	(1711)	(1824)	(1816)	(1815)
التزامات خاصة طويلة الأجل				
الأموال الخاصة	**10729**	**14812**	**64347**	**64347**
مطلوبات غير مصنفة	**13460**	**6739**	**30449**	**34476**
المجموع	**1531594**	**1607620**	**8360382**	**8373399**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب المكوّنات المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

* وفقاً لقرار المجلس المركزي رقم ٢٣/٣٦/٤٥ المتخذ في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠، تم تعليق القرارات المتعلقة بالـ Seigniorage. وعليه، تم نقل مجموع الأعباء المؤجّلة الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة من الموجودات الأخرى المختلفة والموجودات الناتجة عن عمليات مقايضة على أدوات مالية والبالغة ١١٨,٩٧ ألف مليار ليرة كما في ٢٠٢٣/١٢/٣١ إلى البند الجديد باسم «عمليات السوق المفتوحة المؤجّلة».

تطوّر الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان 23	ك1 23	آذار 24	نيسان 24
الكتلة النقدية M1	**90916**	**85450**	**89164**	**90080**
- النقد في التداول	54274	50600	50988	50462
- ودائع تحت الطلب بالليرة	36642	34850	38176	39617
الكتلة شبه النقدية	**1113309**	**1076790**	**6244932**	**6238934**
- ودائع أخرى بالليرة	17220	15338	14991	15649
- ودائع بالعملات الأجنبية	1096089	1061452	6229940	6223285
سندات دين	**3968**	**3966**	**23870**	**23110**
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	108137	100787	104155	105729
- بالليرات والعملات M3	1208194	1166205	6357966	6352124
- اجمالي الوفورات النقدية M4 =M3+سندات الجمهور	1227788	1191423	6380693	6374028
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	**224310**	**252311**	**1649856**	**1752793**
- الموجودات بالذهب	274382	287481	1819428	1910387
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(50072)	(35170)	(169572)	(157594)
وضعية القطاع العام المدينة	**785641**	**790552**	**4733804**	**4633551**
- ديون صافية على القطاع العام	258768	143251	1291529	1282665
- فروقات القطع	526873	647302	3442275	3350885
ديون على القطاع الخاص	**139332**	**123712**	**626783**	**616382**
- بالليرات اللبنانية	14314	12461	11670	11418
- بالعملات الأجنبية	125018	111251	615112	604963
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	**58911**	**(370)**	**(652477)**	**(650601)**
المجموع	**1208194**	**1166205**	**6357966**	**6352124**

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب البنود المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل/دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
نيسان 2024

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	97889.10	99081.15	98385.32	98265.26
الجنيه الاسترليني	110523.55	113396.50	112030.13	112304.60
الين الياباني	570.28	591.03	581.31	570.28
الدولار الكندي	64831.58	66281.57	65490.49	65400.07
الدولار الاسترالي	57423.20	59240.05	58248.61	58452.45
اليورو	95084.80	97232.80	95986.76	96006.65

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	آذار 24				نيسان 24			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.26	1.29	1.27	1.26	1.24	1.27	1.25	1.25
الين الياباني	146.95	151.62	149.82	151.35	151.34	158.33	153.95	157.80
الفرنك السويسري	0.88	1.88	0.94	0.90	0.90	0.92	0.91	0.92
اليورو	1.08	1.09	1.09	1.08	1.06	1.09	1.07	1.08
أونصة الذهب	2083.50	2233.04	2167.06	2232.75	2251.44	2392.37	2332.42	2286.19

المصدر : Bloomberg.com

انخفاض مؤشر مدراء المشتريات BLOM PMI

في شهر أيار 2024، سجّل مؤشر مدراء المشتريات BLOM PMI أدنى قراءة له منذ 16 شهراً بسبب انخفاض الطلبيات الجديدة وتراجع النشاط التجاري وسط الأوضاع الاقتصادية الصعبة في لبنان وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وانخفض إلى 47,9 نقطة مقابل 48,9 نقطة في نيسان و49,4 نقطة في آذار. ولكن رغم ذلك، استقرّ عدد الموظفين إلى حدّ كبير وتراجعت أسعار السلع والخدمات في شركات القطاع الخاص.

لبنان ثالث أغلى وجهة

على صعيد آخر أصدرت مجموعة البنك الدولي مؤخّراً إحصاءاتها الجديدة المتعلّقة بكلفة تحويلات المغتربين في جميع أنحاء العالم، والتي تَحتَسِب تكلفة إنجاز التحويلات الماليّة من 48 دولة إلى 105 وجهاتٍ مختلفة. تَشمل الكلفة رسوم المعاملة، وسعر الصرف المعتمَد، وسرعة الخدمة، وغيرها.

كَشَفَت الإحصاءات أنّ كلفة تحويل 200 دولار أميركي من الولايات المتّحدة الأميركيّة إلى لبنان هي ثالث أغلى تكلفة (23,88 دولار أميركي). في العالم في الفصل الرابع من العام 2023، أي ما يشكّل 11,94% من قيمة المبالغ المرسَلة، مقارنةً بـ23,25 دولار أميركي (أي 11,63% من قيمة المبلغ المرسَل) في الفصل الذي سبقه. في سياقٍ آخر، زادت كلفة تحويل 500 دولار أميركي من الولاياتٍ المتّحدة إلى لبنان إلى 29,28 دولار أميركي (5,86% من قيمة المبالغ المرسلة) في الفصل الرابع من العام 2023، من 28,66 دولار أميركي (5,73%) في الفصل الذي سبقه.

أيضاً، أشارت إحصاءات البنك الدولي إلى أنّ كلفة إرسال 200 دولار أميركي من كندا إلى لبنان قد ارتفعت إلى 18,88 دولار أميركي (9,44% من قيمة المبلغ المرسَل)، في حين تراجعت هذه الكلفة من أستراليا إلى لبنان إلى 21,65 دولار أميركي (10,83%). أمّا فيما يتعلّق بالدول الأوروبيّة، فقد انخفضت كلفة تحويل 200 دولار أميركي. من السويد إلى 14,99 دولاراً (7,49% من قيمة المبالغ المرسلة) كما وتراجعت لجهة التحويلات الآتية من فرنسا ومن المملكة المتّحدة إلى 20,97 دولاراً (10,48%) و13,85 دولاراً (6,93%) على التوالي. بالتوازي، وصلت كلفة تحويل 500 دولار من السويد وفرنسا والمملكة المتّحدة إلى لبنان إلى 27,75 دولاراً و39,90 دولاراً و27,15 دولاراً على التوالي.

من ناحية أخرى، فإنّ كلفة إرسال 200 دولار من ألمانيا قد ارتفعت إلى 16,35 دولاراً (8,18%) كما وزادت كلفة تحويل 500 دولار من البلد نفسه إلى لبنان إلى 33,23 دولاراً (6,65%).

الجدير ذكره أنّ لبنان قد برز كسادس أغلى وجهة لإستقبال 200 دولار من ألمانيا في الفصل الرابع من العام 2023. إقليميّاً، إنخفضت كلفة إرسال 200 دولار أميركي من المملكة العربيّة السعوديّة إلى لبنان إلى 10,35 دولارات (5,18% من قيمة المبلغ المرسَل) في الفصل الرابع من العام 2023، كما تراجعت كلفة إرسال 500 دولار أميركي. إلى 16,68 دولار أميركي. (3,34% من المبلغ المرسل).

توقيع مذكّرة تفاهم بين غرفة بيروت وESA وRDCL وLFA

جرى توقيع مذكرة تفاهم بين غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان – المركز اللبناني للتحكيم والوساطة، ممثّلة بنائب رئيس الغرفة غابي تامر، والمعهد العالي للأعمال (ESA) ممثلاً بمدير عام المعهد ماكسنس دويو، وتجمّع رجال وسيدات الأعمال اللبنانيّين (RDCL) ممثلاً برئيسه نيكولا بو خاطر، والجمعية اللبنانية لتراخيص الإمتياز (LFA) ممثّلة برئيسها يحيى قصعة.

تهدف المذكرة إلى ترسيخ ثقافة الوساطة في حلّ النزاعات التجارة وتقضي بإطلاق شهادة "أصبح وسيطًا"، عبر الخضوع لبرنامج تدريبي باللغة الفرنسية في المعهد العالي للأعمال وفي غرفة الوساطة والتحكيم في باريس (CMAP)، على أن يحصل المشاركون وبعد إتمام البرنامج والنجاح في التقييمات، على شهادة موقعة من المعهد العالي للأعمال ومن غرفة الوساطة والتحكيم في باريس.

برنامج "الأمم المتّحدة الإنمائي" يطلق منتدى تطوير الأعمال في لبنان

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بالشراكة مع ألمانيا عبر البنك الألماني للتنمية (KfW)، منتدى تطوير الأعمال لعام 2024. استضاف هذا المنتدى أكثر من 70 مشروعاً صغيراً ومتوسط الحجم، بالإضافة إلى التعاونيات والشركات الناشئة. وكان الهدف الأساسي من هذا المنتدى هو "توفير فرص التواصل وبناء القدرات التي تحفز نمو الأعمال والإزدهار في لبنان".

يهدف مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى دعم سبل العيش وإلى تحقيق الإستقرار وتعزيز تطور

الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة والمزارعين والتعاونيات، من خلال تقديم المنح والمبادرات الهادفة الى بناء القدرات. كما يسعى المشروع إلى تعزيز الإبداع والإبتكار لتعزيز فرص العمل على المدى الطويل".

اتفاق تعاون لتنمية العلاقات الإقتصادية بين لبنان وإندونيسيا

وقّع رئيس الهيئات الإقتصادية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان مع رئيس غرفة التجارة والصناعة الإندونيسية اتفاقية تعاون بين الغرفتين عبر تقنية "zoom".

تهدف الإتفاقية إلى تقوية وتطوير العلاقات الإقتصادية بين القطاع الخاص في البلدين عبر زيادة التواصل والتعاون بين رجال الأعمال اللبنانيّين والاندونيسيّين، وكذلك زيادة التبادل التجاري والإستفادة من الميزات التفاضلية بكل بلد، فضلاً عن تبادل المعلومات والخبرات.

44 % معدّل الفقر في لبنان

أفاد تقرير جديد للبنك الدولي بأنّ معدّل الفقر ارتفع في لبنان أكثر من ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر الماضية إلى 44 % من مجموع السكان".

واستناداً إلى دراسة استقصائية للأسر أُجريت أخيراً وشملت محافظات عكار وبيروت والبقاع وشمال لبنان ومعظم جبل لبنان، خلص التقرير إلى أن واحداً من كل ثلاثة لبنانيّين في هذه المناطق طاله الفقر في عام 2022، ممّا يسلط الضوء على ضرورة تعزيز شبكات الأمان الإجتماعي وخلق فرص العمل للمساعدة في التخفيف من حدة الفقر ومعالجة أوجه عدم المساواة المتنامية.

وبسبب الأزمة الإقتصادية والمالية التي طال أمدها ودخلت عامها الخامس أُجبرت الأُسر على اعتماد مجموعة متنوعة من إستراتيجيات التكيف، بما في ذلك خفض معدل استهلاك الغذاء والنفقات غير الغذائية، فضلاً عن خفض النفقات الصحية، مع ما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة على المدى الطويل. وحتى يتسنّى تناول هذه التغيرات في سلوكيات الأسر على نحو أفضل، يعتمد التقرير خط فقر غير رسمي جديد تمّ وضعه لعام 2022، إذ لم يعد خط الفقر الوطني المعتمد منذ عام 2012 يعكس أنماط الإستهلاك الحالية أو الظروف التي تواجه الأسر في لبنان.

ويوصي تقرير بسلسلة من الإجراءات التدخلية للمساعدة في بناء قدرة الأُسرَ على الصمود وتحمّل الأزمة التي طال أمدها. بالنظر إلى المستقبل، ستستمرّ شبكات الأمان الإجتماعي في لعب دور حيوي في مساعدة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية. ومن شأن الإصلاحات المالية الكلية الشاملة أن تساعد على تأمين استقرار الأسعار وتوفر الحيز المالي للإنفاق الإجتماعي. كما أن الإستثمار في رأس المال البشري ضروري أيضاً لبناء قدرة الأسر على الصمود من خلال ضمان وتوسيع نطاق الحصول على تعليم جيد ورعاية صحية ميسورة التكلفة. بالإضافة إلى ذلك، إن توفير وسائل النقل العام بأسعار ميسورة يُسهّل الوصول إلى المدارس والحصول على خدمات الرعاية الصحية وفرص العمل. ويمكن للمبادرات التي تربط الباحثين عن فرص عمل بالوظائف الرسمية التي تتناسب مع مهاراتهم، وبرامج التشغيل المنتج التي تعزّز ريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة، أن تساعد أيضاً في تحسين سبل كسب الدخل للأسر، والحد من احتمال الوقوع في الفقر أو المساعدة على الخروج منه.

استنتاجات بعثة صندوق النقد الدولي

خَلُصت الزيارة التي قامت بها بعثة من صندوق النقد الدولي إلى لبنان في الفترة ما بين 20 و23 أيار 2024، لمناقشة التطورات الاقتصادية الأخيرة والتقدّم المحرز في الإصلاحات الرئيسية إلى الاستنتاجات التالية:

لا يزال عدم اتخاذ إجراءات بشأن الإصلاحات الاقتصادية الضرورية يلحق خسائر فادحة بالاقتصاد اللبناني والسكان.

- أدت التداعيات السلبية الناجمة عن الصراع في غزة، والقتال الدائر على الحدود الجنوبية للبنان، إلى جانب الضغوط الناتجة عن أزمة النازحين، إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردّي أصلاً، في حين أن الآفاق الاقتصادية غير واضحة إلى حد كبير.
- على الرغم من إحراز بعض التقدّم في خفض التضخم واستقرار سعر الصرف، بدعم من قرار مصرف لبنان بإنهاء كل من التمويل النقدي وسياسة دعم النقد الأجنبي وكذلك القضاء على العجز المالي، فإن هذه الإصلاحات غير كافية لتحقيق التعافي.
- إن غياب استراتيجية للنظام المصرفي، ذات مصداقية وقابلة للاستمرار مالياً لا يزال يعيق النمو الاقتصادي واستعادة أموال المودعين، في حين يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد النقدي وغير النظامي وبالتالي مخاطر أكبر للأنشطة غير المشروعة.

- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية ضرورية لتحقيق تعافي قوي ومستدام ولجذب استثمارات جديدة ودعم مالي دولي.

برنامج جديد لدعم الشركات اللبنانية

في إطار تعزيز النموّ في القطاع الخاص اللبناني، أطلق البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والاتحاد الأوروبي برنامجاً جديداً بقيمة 12,5 مليون يورو، يهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الممارسات الخاصة بكفاءة الموارد وتطوير معايير الاقتصاد الدائري من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي بناء القدرات، والخدمات الاستشارية المخصّصة والمنح الداعمة لاعتماد التقنيات والحلول.

ويرتكز البرنامج الجديد على النجاح الذي أحرزه كلّ من البرنامج الاستشاري للشركات الصغيرة في لبنان (ASB) الذي تمّ إطلاقه في عام 2018 بدعم من الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الابتكار الذي انطلق في عام 2023. ساعدت هذه البرامج حتى الآن حوالي 280 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الحصول على الاستشارة الأساسية التي تحتاجها لمواجهة تحدّيات السوق ودعم إنتاجيتها وسير عملها. خلال العام 2023 وحده، دعم البرنامج الاستشاري للشركات الصغيرة(ASB) أكثر من 85 شركة صغيرة ومتوسطة لبنانية وشركة ناشئة من خلال أكثر من 100 مشروع استشاري، من ضمنها 43 مشروع بحثية تطبيقي مع باحثين لبنانيّين.

التحويلات إلى لبنان بلغ حجم التحويلات إلى لبنان 6,7 مليارات دولار في عام 2023، بزيادة نسبتها 4,1% عن العام الذي سبق. متجاوزاً متوسطه في فترة 2002-2023 (6,42 مليارات دولار).

في المقابل بلغت التحويلات الخارجة من لبنان 1,8 مليار دولار في العام 2023، بزيادة 2,2% قياساً على العام الذي سبق. وعليه يكون صافي التحويلات بلغ 4,9 مليارات دولار في العام 2023.

1,35 مليار دولار مساعدات أجنبية

يظهر ملخّص الأمم المتحدة لتتبّع المساعدات للبنان في عام 2023 أن البلد تلقّى نحو 1,35 مليار دولار السنة الماضية كمساعدات أجنبية. يمثّل هذا الرقم نحو 7,5% من الناتج المحلّي الإجمالي في لبنان. بشكل عام تمثّل المساعدات الأجنبية أحد القنوات التي تؤمن العملات الأجنبية للاقتصاد اللبناني. تستحوذ مساعدات الأمن الغذائي على الحصّة الأكبر من هذا التمويل، بنحو 313 مليون دولار، ثم التعليم بقيمة 221 مليون دولار والصحة بقيمة 173 مليون دولار. وتظهر أرقام ملخّص الأمم المتحدة أن الدول الأكثر تقديماً للمساعدات هي أميركا التي تبلغ حصتها 23%، يليها الاتحاد الأوروبي بنسبة 17%، وألمانيا بنسبة 14%، ثم فرنسا بنسبة 10%.

الاقتصاد غير النظامي في لبنان

بلغت حصة الاقتصاد غير الرسمي في لبنان 60% من الناتج المحلي في العام 2023 مقابل 15% في العام 2020 و60% في العام 2019. والاقتصاد غير الرسمي لا يخضع للقوانين والرقابة الحكومية. وهو مزدهر في لبنان لأسباب عدّة من بينها الحدود البحرية والحدود البرية سهلة الاختراق.

وبحسب أرقام البنك الدولي. يُشكّل القطاع غير النظامي تحدّياً كبيراً للدولة اللبنانية، بعد أن أصبح يستحوذ على 60% من الوظائف في لبنان مقابل 40% قبل الأزمة، و34% من عدد المؤسسات في القطاع الخاص في 2022 مقابل 23% في 2018.

فبمعايير البنك الدولي، يشمل القطاع غير النظامي الشركات غير المسجّلة لدى الدولة. هذه الشركات لا تعمل بموجب تصريح للدولة عن أعمالها، وهذا يتضمن إخفاء أرباحها والتهرّب من تسديد الضرائب ومن التصريح عن العاملين لديها. أما العمالة غير النظامية، فهي تشمل العمّال غير المسجّلين، أو غير المصرّح عنهم للدوائر الرسمية مثل وزارة المال والضمان وسائر الإدارات الأخرى، وقد يعمل هؤلاء في شركات مسجّلة وفي شركات غير نظامية، إلا أنهم لا يحصلون على أي نوع من حقوق العمل والمزايا المتعلقة بالتغطية الصحية عبر الضمان الاجتماعي والإجازات السنوية والإجازات المرضية المدفوعة الأجر، أو تعويض نهاية خدمة،

القروض السكنية تبدأ مطلع حزيران

انطلقت عملية تقديم الطلبات للحصول على قرض سكني من مصرف الإسكان في الأول من شهر حزيران، أي بعد قرابة الأسبوعين، على أن تبدأ بعدها مباشرة عملية دراسة الملفات وتحديد أهلية الراغبين بالحصول على القرض.
يشترط مصرف الإسكان على الراغبين بالحصول على قرض سكني أن تراوح مداخيلهم (الفرد الواحد أو الزوجين) الشهرية بين 1000 و2500 دولار، وألا يكون المقترض قد إستفاد من أي قرض سكني في وقت سابق، وألا يمتلك منزلاً على كامل الأراضي اللبنانية. وتبقى الأفضلية في القروض السكنية للبيوت في مناطق الأطراف، أي خارج العاصمة والمدن الكبرى.
تبلغ قيمة القرض السكني 40 ألف دولار لذوي المداخيل المحدودة، و50 ألفاً لذوي المداخيل المتوسطة. وتتراوح مدة سداد القرض بين 7 سنوات بالحدّ الأدنى و20 سنة بالحدّ الأقصى. على أن تتمّ عملية السداد بعملة القرض نفسها سواء ليرة أو دولار. كما يتمّ تحديد قيمة القسط الشهري للمقترض بنحو ثلث مدخوله الشهري أي بين 400 إلى 700 دولار.
ويتوجّه مصرف الإسكان بالقرض السكني ليس للراغبين بشراء منزل فحسب، إنما أيضاً للراغبين بترميم منزل أو بناء منزل أو تركيب طاقة شمسية. وفي هذه الحالات تختلف المدد الزمنية لسداد القرض بحسب نوعه. فالمدة الزمنية المخصّصة لسداد قرض ترميم المنزل تبلغ 10 سنوات، اما قرض البناء فتمتد مدة سداده إلى 18 سنة، وتتشابه شروط الإقتراض بالنسبة للشراء والترميم والبناء. في حين تبلغ قيمة قرض الطاقة الشمسية 5 آلاف دولار، وتبلغ مدة سداده 5 سنوات، وتبلغ نسبة الفوائد على مختلف القروض من مصرف الإسكان 6 %.

انعكاس تقلّص عدد السكّان على النمو الاقتصادي... وضرورة التحرّك

في حال صحّت التوقّعات الحالية، فسيكون العام 2064 العام الأول منذ قرون عدّة يكون فيه عدد الولادات أقلّ من عدد الوفيات. وستنخفض معدّلات الولادات في الهند إلى ما دون المستوى الذي شهدته الولايات المتحدة العام الماضي. حتى في ظلّ الهجرة والسياسات الناجحة المناصرة للإنجاب، لن يعرف سكان أميركا سوى معدّل نمو بطيء. وبحلول العام 2100، سيكون هناك عدد أقلّ بكثير من المهاجرين الذين يمكن جذبهم. وسيصل معدّل الخصوبة في العالم إلى 1,7 ولن تتمكّن سوى جزيرتين في المحيط الهادئ وأربعة بلدان أفريقية من زيادة عدد سكّانها.

وبالتالي، سوف يصطدم كل اقتصاد كبير بجدار ديموغرافي عاجلاً أم آجلاً. وسوف تتراكم فاتورة معاشات التقاعد والمستشفيات وتزيد الضغوط في المالية العامة وفي نسب الضرائب. ومع استنزاف العمّال والأفكار، قد ينهار النمو الاقتصادي بينما يتضخّم الدين العام. ويعتمد مدى الكارثة التي قد يصبح عليها الوضع على كيفية محافظة صنّاع السياسات على انضباط الميزانية، ويتحملون الضغوط التي يمارسها الناخبون الأكبر سنّاً الغاضبون، والأهم من ذلك، أنهم على استعداد لإلحاق الألم بالسكان الآن من أجل إنقاذ أجيال المستقبل من المزيد من الألم في المستقبل.

وعلى الأقلّ، تملك أميركا وأوروبا وقتاً أطول للاستعداد مقارنةً بشرق آسيا، التي بدأت بالفعل تشعر بالضغوط. وكانت كوريا الجنوبية تعاني من الشيخوخة منذ بعض الوقت، لكنّ عدد سكانها بدأ بالانخفاض فقط في السنوات الأربعة الماضية. وسوف يستمرّ الآن في الانخفاض لعقود من الزمن، مع موت الأجيال الأكبر سنّاً. وبحلول العام 2036، سيكون عدد الكوريين الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً ضعف عدد الأشخاص الذين تقلّ أعمارهم عن 18 عاماً، وسوف تصل الصين إلى نقطة مماثلة بحلول العام 2040، في حين ستصل الولايات المتحدة إلى هذه النقطة في العام 2100. ومع ذلك، ستحتاج الدول الغنيّة إلى إنفاق 21% من الناتج المحلّي الإجمالي سنوياً على كبار السن بحلول العام 2050، مقابل 16% في العام 2015، وفقاً لصندوق النقد الدولي. وسيذهب ربع ذلك المبلغ إلى المعاشات التقاعدية، وسوف تكون هناك حاجة إلى الباقي لتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية.

ولا يعتمد الحجم الدقيق للتأثير الديموغرافي على مدى سرعة شيخوخة السكان فحسب، بل يعتمد أيضاً على ما يتوقّعونه من الدولة. وفي هذا الصدد، تتمتّع كوريا الجنوبية بميزة قائمة إلى حدّ ما. ويعتقد صندوق النقد الدولي أن نسبة الدين إلى الناتج المحلّي الإجمالي، وهي نسبة متواضعة تبلغ 55%، غير مستدامة على المدى الطويل، ولا تزال الحكومة تكافح من أجل خفض عجزها إلى أقلّ من المستوى المُستهدف البالغ 3%. ومع ذلك، فإن القليل من كبار السنّ حصلوا على وعود بمعاشات التقاعد الحكومية. وبدلاً من ذلك، يعيش حوالي 40% منهم في الفقر، وهو أعلى معدّل في نادي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للدول الأغنى.

ومن المرجح أن تستسلم الصين للضغوط. وبحلول العام 2050، سيكون لدى القادة حوالي 100 مليون متقاعد، وجميعهم حصلوا على وعود بمعاش تقاعدي أساسي من الدولة. وبالفعل، يعاني ثلث مقدمي معاشات التقاعد المحلّيين من العجز. ويعتقد الاقتصاديون أن صندوق التقاعد الحكومي التابع للحكومة المركزية سوف ينضب بحلول العام 2035، ما لم يتّخذ المسؤولون الإجراءات اللازمة. إنّ معاشات التقاعد السخيّة في أوروبا، والتوفيرات الاجتماعية المتنامية في أميركا، تعني أن الغرب يُخاطر بمصير مماثل، ولو في وقت لاحق قليلاً.

وسيعتمد حجم التأثير السلبي أيضاً على كيفية تكيّف الاقتصادات مع عالم متهالك. إذ تجلب شيخوخة السكان آفاقاً قاتمة للنمو وبالتالي لاستدامة الدين العام. وتظهر الأبحاث أنّ العمّال الأكبر سناً يميلون إلى أن يكونوا أقلّ مرونة عقلياً، وبالتالي أقلّ إنتاجية. وقد يكون تقلّص عدد السكان أسوأ بالنسبة للنمو، وهو ما يعتقد الاقتصاديون أنه يتطلّب التوليد المستمرّ للأفكار الجديدة. قام تشارلز جونز من جامعة ستانفورد بوضع نموذج لما يحدث في عالم يقلّ فيه عدد الأشخاص الذين يحلمون بالابتكارات. ووجد أنّ إجمالي مخزون الأفكار سوف ينمو ببطء أكثر فأكثر،

وسوف يتوقّف النمو الاقتصادي وستعرف مستويات المعيشة جموداً.

والأمر الأقلّ وضوحاً هو ما إذا كانت أسعار الفائدة ستكون منخفضة بالقدر الكافي لاحتواء نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي. وثمّة احتمال أن تكون معدّلات الفائدة منخفضة نسبياً، وثمّة رأي آخر معاكس، إذ يرى كلّ من تشارلز غودهارت من كلية لندن للاقتصاد ومانوج برادان من شركة للبحوث اقتصادية بأنّ معدّلات الفائدة ستكون مرتفعة نسبياً بسبب زيادة الاستهلاك الناتجة عن المساعدات الحكومية لكبار السنّ، ما سيؤدّي إلى عدم استدانة الدين العام.

وهناك خطوات يمكن أن تتخذها الحكومات الغربية لتخفيف الضربة، ومن الممكن أن تساعد السياسة النقدية ذات المصداقية، التي تطمئن المستثمرين إلى أنّ المصارف المركزية سوف تسيطر على حالات الإفراط في الإنفاق الناجمة عن الشيخوخة السكانية. وإذا تمكّنت الحكومات بدورها من السيطرة على العجز العام تحسباً للمخاطر المستقبلية، فإنّ ذلك من شأنه أن يُحدث فرقاً كبيراً. ولا بدّ من تقليص معاشات التقاعد، مع تكيّف المالية العامة مع متوسط أكبر للأعمار. ويعتقد صندوق النقد الدولي أن حكومات العالم الغني ستحتاج إلى رفع سن التقاعد بمقدار خمس سنوات بحلول نهاية القرن، على الرغم من تباطؤ الزيادات في متوسط العمر المتوقّع. إنّما هذه الإصلاحات لن تحظى بشعبية الآن. فمن يريد أن يكون السياسي الذي يخبر الملايين من البيروقراطيين والجنود والمعلّمين المتقاعدين بأنّ معاشاتهم التقاعدية سيتمّ تخفيضها من أجل رعاية الأجيال القادمة؟ ولكن في السنوات المقبلة، عندما يكون للتصويت الرمادي تأثيراً أكبر سوف يصبح ذلك مستحيلاً تقريباً، ما يزيد من أهميّة تحرّك السياسيين عاجلاً وليس آجلاً.

المرجع.. The Economist- May 23rd 2024

الاقتصاد الأوروبي إلى النمو بعد طول انتظار

في حين كان النمو في أميركا مذهلاً على نحو مستمر، كان النمو في أوروبا مأساوياً. بإستثناء إيرلندا، حيث يتم تشويه الإحصاءات بسبب تفادي الشركات المتعدّدة الجنسيات الضرائب، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي بنحو 3% منذ عام 2019 بالمقارنة مع زيادة بنسبة 9% في الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن آفاق أوروبا تتحسّن دون أدنى شكّ. وقد أظهرت البيانات المنشورة مؤخراً أن منطقة اليورو حقّقت نمواً بنسبة 0,3% في الفصل الأول من هذا العام مقارنة بالفصل الذي سبق. وكان هذا أول نمو ملحوظ في ستة فصول متتالية، وكان كافياً لخروج المنطقة من الركود. وفي اليوم ذاته، قامت المفوضية الأوروبية بتحديث توقّعاتها للنمو في الاتحاد الأوروبي مع الإعلان عن تجاوز المنعطف.

وتظهر الأرقام المنشورة أن المعدل السنوي لنمو الأسعار في منطقة اليورو ظل ثابتاً عند 2,4% في نيسان، أي أعلى بقليل من هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%. وانخفض التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار المواد الغذائية والطاقة المتقلّبة، من 2,9% إلى 2,7%، وهذا يعني أن تراجع التضخم كان مدفوعاً بما هو أكثر من مجرد انهيار أسعار الغاز إلى نحو ربع المستوى الذي بلغته في عام 2022. ومن المشجع أن هذا قد تم تحقيقه دون زيادة معدلات البطالة. وقد بلغ معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي 6,1% في الربع الأول من هذا العام، وهو أعلى بقليل من أدنى مستوى له منذ مطلع الألفية. سجّل جنوب أوروبا ــ الذي كان متخلّفاً تقليدياً ــ نموّاً أسرع من شمالها، حيث تفوّقت إيطاليا على كلّ من

فرنسا وألمانيا. ويرجع ذلك جزئياً إلى صندوق التعافي التابع للاتحاد الأوروبي، الذي تمّ إطلاقه خلال جائحة كوفيد، ولا يزال يضخّ الأموال. ويتحسّن أداء الجنوب كون التضخم أعلى قليلاً، لأن ارتفاع الأسعار يجعل الديون أكثر احتمالاً. وفي الوقت ذاته، عانى شمال أوروبا أكثر من ارتفاع أسعار الغاز بعد غزو روسيا لأوكرانيا. وبعد أن تراجعت مشكلة التضخم، بات بوسع السياسة النقدية دعم التعافي في أوروبا. وقد قام عدد من المصارف المركزية في القارة أصلاً بخفض أسعار الفائدة. والمجر التي بدأت في رفع هذه المعدلات في وقت أبكر من معظم البلدان، خفّضتها الآن ثماني مرات. وفي جمهورية التشيك، انخفضت المعدلات إلى 5,25% من 7% في كانون الأول 2023. وقام البنك المركزي السويدي، الرائد في البنك المركزي الأوروبي، بخفض أسعار الفائدة للمرة الأولى مؤخّراً. وتتوقع الأسواق أن يخفّض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة ثلاث مرات هذا العام، بدءاً من مطلع حزيران. وعلى النقيض من ذلك، تتوقّع الأسواق أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بخفض أسعار الفائدة مرة واحدة فقط. وتستفيد الشركات من هذا التباعد عبر الأطلسي. فقد ارتفعت مبيعات سندات Reverse Yankee، أي الديون المقوّمة باليورو من مُصدرين أميركيين، إلى مستويات هائلة. وفقاً لبنك أوف أميركا. وفي حال استمرّ اتجاه الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024 لبقية العام، من الممكن أن تتجاوز مبيعات مثل هذه الديون 88 مليار دولار التي سُجّلت في عام 2019، عندما تناقضت أسعار الفائدة السلبية في أوروبا بشكل حاد مع أسعار الفائدة التي سجّلت 2,5% بعد الأزمة المالية في أميركا. ويحتاج الآن العديد من هذه السندات الصادرة لمدة خمس سنوات إلى إعادة تمويل. ويستخدم هذا الدين في الغالب لتمويل العمليات الأوروبية للشركات الأميركية. تتطلّب الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية زيادة الإنتاجية والاستثمار الحقيقي. ويعود القدر الأعظم من التعافي الاقتصادي حتى الآن إلى الطلب الداخلي: فالأوروبيون ناشطون، وساهم انخفاض أسعار الطاقة في زيادة قدرتهم على الإنفاق. ولكن في الوقت ذاته، تسجّل الإنتاجية، المقاسة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل، انخفاضاً منذ العام 2022. وما لم يصبح العمال أكثر كفاءة، فمن المرجّح أن تتخلّف أوروبا عن أميركا. في الواقع، يتوقّع صندوق النقد الدولي أن ينخفض نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي من 68% من نظيره في أميركا في عام 2019 إلى 66% بحلول عام 2029.

المرجـع : الطبعة الالكترونية لمجلة The Economist 20 أيار 2024.

جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 1 /970500 1 961
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb

Association of Banks in Lebanon

@ABLLebanon

Association of Banks-Lebanon

abl.org.lb